ترامب: إيران غير مستعدة لإبرام الاتفاق المناسب

(الوكالات): قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الجمعة إنه لا يعتقد أن إيران مستعدة لإبرام «الاتفاق المناسب»، وإن واشنطن تراقب «ما يحدث» في الصراع.

وردا على سؤال حول ما إذا كانت الخيارات العسكرية الأمريكية مع إيران محدودة، قال ترامب للصحفيين: «هذا يعني ببساطة أننا نراقب ما يحدث».

وتوعدت واشنطن الأسبوع الماضي بفرض أقسى العقوبات المالية على الإطلاق بهدف الإطاحة بالقيادة الإيرانية.

وقال وزير الخزانة سكوت بيسنت إنه سيعلن غدا الاثنين تفاصيل العقوبات المخطط لها بعد أن أطلق ترامب تحذيرا من عواقب اقتصادية ضد أي دولة تقدم «أي نوع من الدعم الحيوي لإيران».

وقال ترامب يوم الجمعة: «لدينا سيطرة كاملة على المنطقة بأكملها فيما يتعلق بمضيق هرمز، وهذا يعني سيطرتنا على مناطق برية واسعة. لذا، فهم يرغبون بشدة في إبرام اتفاق، لكنهم ليسوا مستعدين لإبرام الاتفاق المناسب، في رأيي».

وقال مسؤول كبير في إدارة ترامب: إن العقوبات الأمريكية والحصار البحري شلا الاقتصاد الإيراني وجعلا البلاد «مفلسة تماما»، مضيفا: «يمتلك الرئيس مجموعة من أوراق الضغط التي يمكنه استخدامها بقوة أكبر خلال الأسابيع المقبلة».

ونددت إيران بعزم أمريكا إعلان العقوبات الجديدة عليها، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي أمس: إن الإعلان الأمريكي الوشيك عن عقوبات اقتصادية جديدة على طهران يمثل «تأكيدا لفرض سيادتها خارج حدودها على كل دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة».

وأضاف في منشور على إكس: «مثل هذه العقوبات الثانوية لا أساس لها في القانون الدولي».

وقال الميجر جنرال علي عبد اللهي، رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية، الجمعة: إن رد إيران العسكري على التهديدات العدائية سيكون «ساحقا ومؤلما ومدمرا».

وقبل أن تشن الولايات المتحدة وإسرائيل هجمات على إيران في 28 فبراير، كان مضيق هرمز يمر عبره حوالي خمس إمدادات النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية. ومع اقتراب مرور ستة أشهر على اندلاع الحرب، تستمر الاضطرابات في تدفقات الطاقة عبر الممر المائي، حيث حافظت إيران على قدرات كافية من الصواريخ والطائرات المسيرة لعرقلة حركة ناقلات النفط في المضيق.

وأفاد موقع أكسيوس على منصة «إكس»، نقلا عن ثلاثة مسؤولين أمريكيين، بأن نحو 16 مليون برميل من النفط خرجت من مضيق هرمز عبر الممر الجنوبي ليلة الجمعة.

وقال أكسيوس: إن نحو 40 ناقلة نفط عبرت إلى داخل مضيق هرمز وخارجه ليلة الجمعة، وفقا لما نقلته وكالة بلومبرج للأنباء.

وسمحت إيران لبعض ناقلات النفط العراقية بعبور مضيق هرمز، بحسب ما ذكرت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية «إرنا».

وتردد أن الإذن الخاص جاء بناء على مطالب من القيادة العراقية خلال زيارة رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف لبغداد الأسبوع الماضي.

وأكد الرئيس العراقي نزار آميدي، أمس أن هناك تسهيلا لبعض الناقلات التي تحمل النفط العراقي في مضيق هرمز.

○ ترامب يتحدث إلى وسائل الإعلام. (أ ف ب)

يوميات سياسية

المرأة البحرينية ومرحلة الصمود الوطني

السيد زهره

تحتفل البحرين هذه الأيام بمناسبة وطنية جليلة هي اليوبيل الفضي لتأسيس المجلس الأعلى للمرأة.

الاحتفال يتم تحت شعار «خمسة وعشرون عامًا في قلب المشروع الإصلاحي». وهو شعار يعبر بالفعل عن جوهر مسيرة المجلس ودوره في العمل الوطني.

المجلس في انطلاقته قبل 25 عاما ارتبط بالمشروع الإصلاحي لجلالة الملك ومثل أحد أركانه الكبرى، وفي نفس الوقت أثرى المجلس بإنجازاته المشروع وأعطاه أبعادا حضارية.

كان إنشاء المجلس نقطة تحول كبرى في مسيرة المرأة البحرينية ودورها الوطني، فقد كان تدشينا لرحلة نوعية جديدة في تمكين المرأة وإنجازاتها.

المجلس سجل عبر الربع قرن بعد إنشائه إنجازات كبرى في كل المجالات التي تخص المرأة وتخدم المجتمع. وتفاصيل هذه الإنجازات مسجلة في وثائق المجلس وفيما نشهده على أرض الواقع.

يكفي أن ننظر اليوم إلى المواقع التي تحتلها المرأة في الوزارات ومختلف مؤسسات الدولة والأدوار القيادية التي تلعبها كي ندرك إلى أي حد وصلت مسيرة تمكين المرأة البحرينية في ظل عمل المجلس الأعلى وجهوده عبر السنوات الماضية.

والأمر المؤكد أن كل هذه الإنجازات لم يكن لها أن تتحقق لولا أمران أساسيان:

الأول: رؤية جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في إطار المشروع الإصلاحي لدور المرأة في المجتمع، والتي تقوم على اعتبار أن تمكين المرأة أحد أكبر المنجزات الحضارية للبحرين التي يجب تعزيزها باستمرار، وعلى أن دور المرأة عماد أساسي لكل تجربة التقدم والتحديث في البحرين.

هذه الرؤية التي تولى سمو الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء ترجمتها في شكل خطط وبرامج حكومية مدروسة ومتابعة تنفيذها.

والثاني: القيادة والرؤية القيادية الملهمة لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة جلالة الملك المعظم رئيسة المجلس.

سمو الأميرة سبيكة برؤيتها وبحماسها للمرأة ودورها وبحضورها الشخصي المؤثر دورها حاسم في عمل المجلس وفيما يتحقق من إنجازات. وبفضل سمو الأميرة سبيكة أصبح لتجربة البحرين الرائدة في تمكين المرأة حضور عالمي بارز.

بالطبع المجلس لديه خطة للعمل في الفترة القادمة في مختلف المجالات. لكن من المهم أن ننوه لقضية أساسية تتعلق بالعمل المستقبلي للمجلس.

البحرين تواجه كما نعلم تحديات كبيرة، كما كل دول مجلس التعاون. هذه التحديات فرضتها الظروف التي تمر بها المنطقة والقضايا التي أثارها العدوان الإرهابي الإيراني على البحرين ودول مجلس التعاون.

جلالة الملك أطلق على هذه المرحلة التي تمر بها البحرين مرحلة الصمود الوطني. وقد لعبت المرأة أدوارا مشهودة في هذه المرحلة على كل المستويات.

المهم إن مرحلة الصمود الوطني سوف تستمر مستقبلا وإلى فترة طويلة نظرا لأن التحديات ما زالت قائمة وستظل هكذا فترة ممتدة.

مرحلة الصمود الوطني تفرض أولويات جديدة على العمل الوطني في كل المجالات، وللمرأة دور أساسي فيها.

هذه المرحلة تعني أن تقوية الجبهة الداخلية وتعزيز صمودها يجب أن تكون أولوية كبرى للعمل الوطني في المرحلة القادمة.

ويعني هذا أن تعزيز الهوية الوطنية والقيم الوطنية السامية، وتكريس حب الوطن والولاء له والدفاع عنه يجب أن تتصدر أولويات العمل الوطني.

والمرأة دورها بداهة حاسم في هذا المجال. المرأة في البيت وفي كل مجالات العمل وفي دورها العام يجب أن تقود تكريس هذه الأولويات وترسيخ الوعي بها.

لهذا نتمنى أن تتصدر هذه القضية أولويات عمل المجلس الأعلى للمرأة في الفترة القادمة ووضع الخطط العملية لتنفيذها في الواقع العملي عبر برامج توعية وإعداد للمرأة كي تقود هذا الجهد الوطني النبيل.

دمشق تندد بغارة إسرائيلية قرب الجولان وتعتبرها انتهاكا صارخا للسيادة

دمشق - (أ ف ب): نددت دمشق أمس بضربة إسرائيلية بمسيّرة قرب الجولان المحتل أسفرت عن إصابة شخص، في هجوم يأتي بعد أيام من غارات على قاعدة عسكرية سورية قرب الحدود التركية، أثارت انتقادا أمريكيا وردا غاضبا من إسرائيل.

وأفاد التلفزيون السوري الرسمي أمس عن «إصابة مواطن باستهداف مسيّرة للاحتلال الإسرائيلي سيارة في بلدة بيت جن بريف دمشق»، ونشر صورة لشاحنة متضررة.

وقالت وزارة الخارجية السورية في بيان إن «هذا الاعتداء يشكل انتهاكا صارخا لسيادة» سوريا «وسلامة أراضيها»، محملة «الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه الاعتداءات المتكررة».

وزعم جيش الاحتلال الاسرائيلي من جهته أن قواته أطلقت النار «في جنوب سوريا على إرهابي كان وصل إلى مراحل متقدمة في التحضير لهجمات إرهابية».

وأضاف في بيان «أن النشاط الإرهابي شكل خطرا مباشرا» على القوات الاسرائيلية.

ومنذ إطاحة حكم بشار الأسد في ديسمبر 2024، شنّت إسرائيل مئات الغارات على سوريا، تركزت على أهداف عسكرية قالت إن ضربها يهدف إلى منع السلطات الجديدة من الاستحواذ على ترسانة الجيش السابق.

كذلك توغلت قواتها خارج المنطقة العازلة المحاذية لهضبة الجولان التي تحتل إسرائيل معظمها منذ العام 1967، وأعلنت عزمها إقامة منطقة منزوعة السلاح في جنوب سوريا. ويكرر مسؤولون إسرائيليون أن قواتهم لا تعتزم الانسحاب من المنطقة.

وجاءت ضربة أمس بعد أيام من تفقد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إيال زامير قواته في منطقة أمنية تحتلها إسرائيل في جنوب سوريا.

وقال زامير «نحن نراقب التغيرات على الجبهة السورية، ولن نسمح لقوات معادية بأن ترسخ وجودها على حدودنا، وسنعرف كيف نستخدم قدراتنا العملياتية بدقة في الزمان والمكان المناسبين».

وتأتي هذه التطورات وسط توتر بين إسرائيل والسفير الأمريكي لدى تركيا توم باراك، المكلّف أيضا بالملف السوري في واشنطن، بشأن غارات استهدفت مطار أبو الضهور العسكري في شمال غرب سوريا في 18 أغسطس.

وحمّلت دمشق وباراك إسرائيل مسؤولية الضربات التي وصفتها السلطات السورية بأنها «عدوان غير مبرر».

واعتبر السفير الأمريكي أن الغارات تشكل «تصعيدا غير ضروري لا يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي»، داعيا الأطراف كافة إلى «منح الأولوية للحوار المنطقي بدلا من حوادث عسكرية إضافية».

واعتبر كاتس أن تصريحات باراك «حافلة بالمغالطات والمواقف التي تتعارض مع موقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نفسه بشأن هضبة الجولان».

وكان باراك قد قال الجمعة، في مقابلة مع المؤثر اللبناني الأمريكي ماريو نوفل بُثت على منصة إكس، إن الغارة ربما كانت تهدف إلى إشعال نزاع مع تركيا. ووصف أيضا الجولان بأنه «محتل».

ونفت أنقرة وجود أي من قواتها في القاعدة، فيما تبادلت تركيا وإسرائيل الاتهامات منذ ذلك الحين.

وطلبت أنقرة إصدار «نشرة حمراء» لتوقيف نتانياهو في إطار تحقيق بشأن اعتراض إسرائيل «أسطول الصمود» الذي كان متجها إلى قطاع غزة في مايو، واحتجاز الناشطين الذين كانوا على متنه.

ورد نتانياهو بوصف الرئيس التركي رجب طيب أردوجان بأنه «دكتاتور معاد للسامية».

○ أحمد الشرع لدى استقباله باراك في أغسطس 2026. (أ ف ب)

دبلوماسيون سابقون يطالبون باريس ولندن بضمان احترام القانون في الأراضي الفلسطينية

باريس - (أ ف ب): حض عشرات السفراء الفرنسيين والبريطانيين السابقين في مقال نشر أمس السبت في صحيفة لوموند، فرنسا والمملكة المتحدة، العضوين الدائمين في مجلس الامن الدولي، على التحرك معا لضمان احترام القانون الدولي في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبين هؤلاء البالغ عددهم 102 الفرنسيون إيف اوبان دو لا ميسوزيير، السفير السابق والمدير السابق لدائرة شمال إفريقيا والشرق الاوسط في الخارجية الفرنسية، برنار باجوليه، السفير السابق في الجزائر والأردن، دوني بوشار، السفير السابق والمدير السابق لدائرة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وفريديريك دوزانيو، القنصل العام السابق في القدس.

ومن البريطانيين السير جيريمي غرينستوك والسير إيمير جونز باري، والاثنان سفيران سابقان لدى الأمم المتحدة، إضافة الى السير فنسنت فين، القنصل العام السابق في القدس. وكتب الدبلوماسيون في مقالهم أن على فرنسا والمملكة المتحدة اللتين اعترفتا بدولة فلسطين العام 2025، أن تترجما هذا الاعتراف في إجراءات ملموسة، متهمين اسرائيل بتقويض إمكان قيام دولة فلسطينية ومنددين بالوضع الانساني في غزة وبأعمال العنف والتدمير في الضفة الغربية.

واعتبروا أن «فلسطين تُمحى أمام أعيننا»، لافتين الى الوضع الحرج لمليوني فلسطيني في قطاع غزة، «محاصرين على بقعة تشكل ثلاثين في المائة من أرض مدمرة وجائعة، ومحرومين من المسكن والدواء». واضاف الدبلوماسيون «في القدس الشرقية ومناطق أخرى بالضفة الغربية، فإن تدمير المنازل والعنف الاستيطاني الشامل، بتواطؤ من الجيش والشرطة الإسرائيليين، هما بمثابة تطهير عرقي».

وإذ ندد المقال بـ«الجرائم المشينة» التي ارتكبتها حركة حماس في هجوم السابع من اكتوبر 2023، شدد على أن «لا شيء يبرر السياسة المنهجية لتدمير غزة وسكانها». ودعا موقعوه باريس ولندن إلى ضمان احترام قرارات محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وخصوصا تعليق الاتفاقات التجارية مع اسرائيل والتعاون العسكري الثنائي. وفي موازاة ذلك، دعا الدبلوماسيون الفلسطينيين إلى «ضمان أن تتصف الدولة التي حظيت باعتراف أكثر من ثلثي بلدان (العالم) بالديمقرطية واحترام القانون، رغم الاحتلال»، وطالبوا بإعادة توحيد سياسية وإدارية واقتصادية لغزة والضفة الغربية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ولم يتطرق المقال إلى نزع سلاح حماس، وهو الشرط الذي تتمسك به إسرائيل للانسحاب من غزة. ويصدر هذا المقال وسط أجواء من التوتر بين إسرائيل والدول الاوروبية، وخصوصا بعدما دعت ألمانيا وفرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة الخميس الدولة العبرية إلى «وضع حد للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية».

○ تعمل إسرائيل على تقويض إمكانية قيام دولة فلسطينية.

○ من الانتخابات الفلسطينية. (أرشيفية)

فصائل فلسطينية تؤيد تحالفا وطنيا واسعا لخوض الانتخابات التشريعية

غزة - (د ب أ): أعلنت الفصائل الفلسطينية المسلحة أمس، تأييدها تشكيل تحالف وطني واسع لخوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية، معتبرة أن الاستحقاق الانتخابي يمثل فرصة لتعزيز الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام السياسي.

وقالت الفصائل في بيان لها، إنها تتابع الجهود المبذولة لتشكيل التحالف، مؤكدة دعمها لـ«أوسع توافق وطني ممكن» بما يتيح مشاركة مختلف القوى والمكونات السياسية ويعزز مبدأ التعددية واحترام الإرادة الشعبية.

وأعلنت الفصائل دعمها الكامل للتحالف ومشاركته في الانتخابات، مؤكدة وقوفها إلى جانب توجهاته وقراراته، ومشددة على أهمية توحيد الجهود وتعزيز الشراكة الوطنية في المرحلة الراهنة.

ودعت الفصائل إلى أن تقوم المرحلة المقبلة على أساس التوافق الوطني واحترام خيارات الناخبين والاحتكام إلى المؤسسات والقانون، بما يعزز صمود الفلسطينيين ويحافظ على حقوقهم ووحدة الساحة الفلسطينية.

كما حثت الفصائل الفلسطينيين على المشاركة في الانتخابات وممارسة حقهم في اختيار ممثليهم، معتبرة أن المشاركة الواسعة من شأنها تعزيز الوحدة الوطنية وفتح الطريق أمام مرحلة جديدة من الشراكة السياسية.

وأكد البيان أن مدينة القدس ستظل في صدارة الثوابت الوطنية الفلسطينية، مشيراً إلى رفض الفصائل ما وصفته بمحاولات إسرائيل فرض واقع جديد في المدينة وتغيير معالمها وهويتها.

وقالت الفصائل: إن القدس ستبقى حاضرة في مختلف الاستحقاقات السياسية والوطنية، باعتبارها قضية إجماع وطني.

واعتبرت الفصائل أن الانتخابات تشكل فرصة لفتح صفحة جديدة تقوم على الوحدة وإنهاء الانقسام وتوحيد الجهود في مواجهة إسرائيل، إلى جانب إعادة ترتيب المؤسسات الفلسطينية على قاعدة الشراكة والتوافق.

وشددت على أهمية أن تعكس المؤسسات الوطنية إرادة الفلسطينيين وأن تكون قادرة على الدفاع عن حقوقهم وقضيتهم في المحافل المختلفة.

ويأتي موقف الفصائل في وقت تتواصل فيه المساعي الفلسطينية لتشكيل تحالف انتخابي واسع استعداداً للانتخابات التشريعية المقررة في وقت لاحق من العام الجاري.